نائب الرئيس لدى حضوره حفل تخرج دفعتين من الخطباء والمرشدين:

نحث الأوقاف والخطباء والمرشدين على إبعاد المساجد عن الصراعات الحزبية والمذهبية

صنعاء/سبأ:

حضـر الاخ عبدربه منصور هـادي نائب رئيس الجمهوريـة أمس الاحتفال الكبير الذي أقيم في قصر الشـباب بصنعاء بمناسبة تخرج 320 طالبا وطالبة في المعهد العالي للتوجيه والارشاد في أمانة العاصمة ومعهد البيحاني بعدن للعامين الدراسيين 2007م - 2008م.

وفـي الاحتفال ألقى نائب رئيـس الجمهورية كلمة اعـرب فيها عن تهانيه الحـارة للخريجيـن والخريجات في المعهـد العالي للتوجيه والارشـاد ومعهد البيحاني بعدن ، وقال: " من كل قلوبنا نتمنى لهم التوفيق في الدعوة الى اللّه والارشاد بالحكمة والموعظة الحسنة بعيدا عن الولاءات الضيقة والانتماءات الحزبية والعصبيات المذهبية والسلالية والمناطقية والقبلية".

على الخطيب أو المرشد أن يكون قدوة حسنة للآخرين في سلوكه وأخلاقه وعمله

خطيب الجامع يمثل الناس جميعا وليس فئة أو جماعة أو حزباً أو مذهباً أو قبيلة أو سلالة

واوضح أن خطيب الجامع يمثل الناس جميعا وليس فئة او جماعة او حزباً او مذهباً او قبيلة او سلالة ، مشددا على ضرورة أن يكون الخطيب والمرشد قـدوة حسنة للآخرين فـي سلوكه وأخلاقه وعمله ملتزماً بأوامر اللّه ويجتنب ما نهى اللّه عنه حتى يكون خطابه مؤثرا ودعوته مجابة ويحظى باحترام الدولة والمجتمع.

وحـث نائب الرئيس ، وزارة الاوقـاف والخطباء والمرشدين على أبعاد المساجد عن الصراعات الحزبية والمذهبية ، موجها الـوزارة وعمادة المعهد العالي للتوجيه والارشـاد باستكمال اجـراءات التنسيق مـع جامعة الأزهر والاستفادة من مناهجها ومدرسـيها بالمعهد لترسيخ الوسطية والاعـتـدال كما وجه باستيعاب مخرجات المعهد وتوفير الإمكانات اللازمة له باعتبار ذلك بـدايـة عملية لإصـلاح الارشـاد وتجديد الخطاب الديني .

وكـان الاخ حمود عبدالحميد الهتار، وزير الأوقاف والإرشاد قد القى كلمة هنأ فيها الخريجين والخريجات الذين يمثلون دفعة جديدة من الـدعـاة إلـى اللّه عز وجل بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن ، داعيا الخطباء والمرشدين والمرشدات المتخرجين إلى استشعار أمانة الرسالة الدعوية والإرشادية التي يحملونها وتسخيرها لتجسيد وسـطيـة الإسـلام وسماحته واعـتـدالـه وان يـدركـوا حرمة التعصب لأي مذهب أو حزب أو جماعة أو قبيلة أو سلالة مصداقا لقول الرسول الكريم صلى اللّه عليه وسلم: (ليس منا من دعا إلى عصبية).

وأكـد أن الـوزارة سعت جاهدة لإبـعـاد الإرشـاد عـن التعصب والصراعات الحزبية والسياسية والسلالية والقبلية، وتسعى الآن لإيجاد استراتيجية وطنية للإرشاد تقوم على أساس الدعوة إلى اللّه بالحكمة والموعظة الحسنة وتجسيد الهوية الوطنية والولاء الوطني وترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرف، كما يجري العمل الجاد لإنجاز قـانـون المساجد والإرشـاد بما يضمن حيادية المساجد والدعوة الإرشادية عن العصبية أي كان شكلها.

وقـال " إننا نريد من الخطيب والمرشد أن يعالج أمراض العصبية لأنها تضر بوحدة الوطن والأمة وأن يسهموا في تغيير الواقع الإجتماعي الذي نشكو من بعض جوانبه ، مضيفا القول:

" أتمنى أن أرى المرشدين والمرشدات يعمل كل منهم في خدمة دين اللّه عز وجل بأمانة وتفان وإخلاص ومراقبة للّه في القول والعمل حتى يتحقق لهم النجاح ، وأن يقوموا بالإرشاد كرسالة يحملونها وليس مجرد وظيفة يؤدونها.

ولفت إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الـوزارة من خلال المعهد بتخريج خطيبات ومرشدات دينيات للمجتمع ، باعتبار المرأة تشكل نصف المجتمع، وتأثيرها الكبير في تشكيل وإعداد النصف الآخر ، مؤكدا أن الوزارة ستقدم الدعم المادي والمعنوي لكل المرشدين حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم على أكمل وجه في إرشاد المجتمع وتوعيته بأمور دينه ودنياه.

من جانبه اشار عميد المعهد العالي للتوجيه والإرشاد الشيخ مقبل مرشد الكدهي إلـى دور القـيـادة السياسية وجهودها الحثيثة فـي تشييد الصروح العلمية التي تخدم الدين والوطن والمجتمع والأمة وما جسدته من مآثر في خدمة الرسالة الدينية بترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح.

وأكد الشيخ الكدهي أن معهد التوجيه والإرشـاد انطلاقا من المنهج الحكيم للقيادة السياسية ملتزم بخدمة الدعوة وفق المبادئ السامية للرسالة الإسلامية بالكلمة الأمينة والصادقة البعيدة عن كل أشكال التعصب البغيض والأفكار الضلالية التي انحرفت بالخطاب الديني وأوصلت الأمة اليوم إلى التنازع والاختلاف الشاذ عن منهج الإسلام الحنيف وسماحته.

وشدد على أهمية إبعاد المسجد والمنبر عن التبعية لأي خطاب فئوي أو حزبي أو مذهبي والالتزام بتجسيد تعاليم كتاب اللّه الكريم والسنة النبوية المطهرة وروح الإسلام النافحة بالمحبة والرحمة والإيمان والسلوك القويم.

كما أشاد الكدهي بـدور قيادة وزارة الأوقاف والإرشاد في تحقيق التوأمة بين المعهد العالي للتوجيه والإرشاد وجامعة الأزهر الشريف وإعادة بناء المنهج الدراسي بما يحقق المقاصد النبيلة للرسالة الإرشادية التوعوية

وكانت ألقيت كلمة عن الخريجين من الطالبة وفاء العدوفي ، أعربت فيها عن الشكر والتقدير لكل الجهود التي أسهمت في دعم المعهد وتفعيل دوره العلمي وغيره من الصروح العلمية الأخرى

واستعرضت ما تلقاه الطلاب خلال سنوات الدراسة من حصيلة علمية ومعرفية فـي العلوم الإسلامية المختلفة ، وقالت: " إن جميع الطلاب والطالبات المتخرجين سيعملون على تنمية هذه المعارف والاستزادة من العلوم بما يعزز النجاح في أداء الرسالة الإرشادية والتوعوية للمجتمع".

وأضـافـت: " إن الخريجين سيعملون على توظيف هذه الرسالة في تعزيز وحدة الصف وجمع الأمة وإصلاح المجتمع والنأي بها عن الخلافات والعصبيات التي تفرق الأمة وتضعف قوتها".

بعد ذلـك جـرى تكريم أوائـل الخريجين والخريجات والدفعتين العـاشـرة والـحـاديـة عـشـرة من طـلاب المعهد العالي للتوجيه والإرشاد ومعهد الإمام البيحاني بعدن والدفع الثالثة والرابعة من طالبات معهد التوجيه بصنعاء والثانية والثالثة من طالبات معهد البيحاني بعدن ، الى جانب تكريم أفضل خطيب ومرشد وأفضل خطيبة ومرشدة.

مجلس الشورى يطلع على مضمون رسالة رئيس الجمهورية المتعلقة بمشروع التعديلات الدستورية

عبدالعزيز عبد الغني :مشروع التعديلات يهدف إلى إنماء وتطوير التجربة الديمقراطية وصيغة متقدمة لما التزم به الرئيس في برنامجه الانتخابي

صنعاء / سبأ :

أطلع الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى أعضاء المجلس على مضمون رسالة فخامة الأخ الرئيس علي عبد اللّه صالح رئيس الجمهورية الموجهة إلى رئيس وأعضاء المجلس والتي أحال فخامته بموجبها مشروع التعديلات الدستورية المقترحة من فخامته إلى المجلس للإطلاع والدراسة وإبداء الرأي.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى أمس الأحد برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى في إطار الاجتماع الحـادي عشر مـن دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي 2008 والمكرس لمناقشة موضوع: قطاع الكهرباء.. الحاضر وتطلعات المستقبل.

وجـاء فـي رسـالـة فخامة رئيس الجمهورية:

«الأخـوة رئيس وأعـضـاء مجلس الـشـورى المحترمون استناداً إلى أحكام الدستور ونـظـراً لما تمثله التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها من أهمية بالغة في تطوير البناء المؤسسي والـدسـتـوري للسلطة التشريعية في بلادنا من خلال تحول مجلس الشورى ليصبح غرفة ثانية في السلطة التشريعية والانتقال إلى نظام المجلسين المعمول به في الدول الديمقراطية، واعتماد نظام للحكم المحلي واسع الصلاحيات وما يستلزم ذلك من إجـراء بعض التعديلات الدستورية المحدودة والتي تصب في مجملها في خانة الإصلاحات الدستورية الضرورية الهادفة إلى تعزيز وإثراء التجربة الديمقراطية.

وحـرصـاً منا على توسيع دائـرة التشاور والمشاركة في الرأي إزاء هذا الموضوع الحيوي الهام والاستفادة من آراء وملاحظات ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة في هذا الشأن والمتوفرة في مجلسكم الموقر؛ نحيل إليكم مشروعاً أولياً للتعديلات الدستورية المطلوبة للإطلاع والدراسة وإبداء الرأي».

وفي كلمة له بهذا الشأن وصف رئـيـس مجلس الـشـورى مشروع التعديلات التي أعلنها فخامة الأخ الرئيس علي عبد اللّه صالح رئيس الجمهورية بأنه جاء بمثابة صيغة متقدمة لما التزم به فخامته في برنامجه الانتخابي فيما يخص إنماء وتطوير التجربة الديمقراطية والبناء على النجاحات الهامة التي تحققت على هـذا الصعيد خـلال السنوات الماضية من عمر الوحدة المباركة.

وقـال إن المشروع في مضمونه وغاياته يَعِدُ بتحولاتٍ جوهريةٍ ترتقي إلى مستوى التحولات التي شهدها اليمن في اللحظة التي استعاد فيها الوطن وحدته وانطلق يحث الخطى نحو مستقبل واعـد بالخير والبشرى.

وأضاف: قبل شهر ونيف تم إنجاز انتخابات المحافظين، وقد مثلت هذه الخطوة دليلاً قوياً على جدية التوجه الذي يتبناه فخامة الأخ الرئيس راعي تجربتنا الديمقراطية الرائدة، فضلاً عن كونها خطوة باتجاه حكم محلي واسع الصلاحيات.

مؤكـداً أن الحكم المحلي واسع الصلاحيات إلى جانب الارتقاء بأداء المؤسسة التشريعية يشكلان جوهر مشروع التعديلات الدستورية الذي أعلنه فخامته ويحرص على إنفاذه خلال الفترة القليلة المقبلة بمشيئة اللّه تعالى.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن المجلس معني بالتعديلات الدستورية، لأنـه جـزء أسـاسـي فـي المؤسسة التشريعية التي تستهدف التعديلات الدستورية تطويرها، حيث سيحظى المجلس بموجب هـذه التعديلات بصلاحيات تشريعية كاملة وسيحقق إلـى جانب مجلس الـنـواب الثنائية البرلمانية التي هي أحـد المبادئ الأساسية في أي نظام ديمقراطي بالنظر إلى الحيوية التي تضخها في جسد المؤسسة التشريعية، والأثر الذي تتركه على مستوى أداء وكفاءة المؤسسة التشريعية فضلاً عما تعكسه الثنائية البرلمانية من اتساع في قاعدة المشاركة في صنع القرار.

وأثنى رئيس مجلس الشورى على الحرص الذي أبداه فخامة الأخ رئيس الجمهورية على إشـراك مجلس الـشـورى والاسـتـفـادة مـن خبرات أعضائه وتجاربهم في التداول بشأن التعديلات المقترحة وإثرائها لتصبح مشروعاً وطنياً يستند إلى قاعدة راسـخـة ويتعزز بقناعات وإيمان حكماء هذا الوطن ونخبته السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

وقـال: إننا إذ نكبر في قائد هذا الوطن حرصه على رعاية وإنماء الأجواء الملائمة لجذب الاستثمارات في هذا القطاع، وتطبيق توصيات الشركات الاستشارية المتخصصة المتصلة بتأهيل وتطوير قطاع الكهرباء.

هذاسيبدأمجلس الشورى مناقشاته لمشروع التعديلات الدستورية في الاجتماع الذي يعقده يوم غد الثلاثاء بمشيئة اللّه تعالى .

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي الأخـوة: خالد عبد الوهاب الشريف وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى، وعوض سعيد السقطري وزيـر الكهرباء، وعبد اللّه حسن الشاطر وكـيـل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع المشاريع، والمهندس عبد المـؤمـن محمد مطهر مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء، وعادل ذمران وكيل وزارة الكهرباء المساعد، وأحـمـد قائد الصبري نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء ومديرو محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومديرو العموم ومسئولو المشاريع في وزارة الكهرباء.

المختصة لمحطات توليد الطاقة الكهربائية التسع في البلاد، من حيث أداء وكفاءة تلك المحطات وقدراتها التوليدية وخطط التطوير والتحديات التي تواجه أداءها.

فيما عـدد القسم الثاني مصادر توليد الطاقة الكهربائية الحالية وهي محطات التوليد بالبخار بقدرة إنتاج تصل إلى 495 ميجاوات، ومحطات التوليد بالمازوت والـديـزل العامة بقدرة إنتاج تصل إلى 568 ميجاوات، ومحطات التوليد بالمازوت والديزل التابعة للقطاع الخاص بقدرة إنتاج تصل إلى 269 ميجاوات.

كما عـدَّدَ مصادر توليد الطاقة المستقبلية المتاحة في اليمن والتي تشمل الغاز الطبيعي الـذي وصفه التقرير بـأنـه المصدر الرئيسي المستقبلي لتوليد الطاقة الكهربائية والذي ستعتمد عليه محطة صافر1 وصافر2 وبقدرة من المتوقع أن تزيد عن 700ميجاوات , فضلاً عن مصادر تشمل الـريـاح والطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الجوفية، والطاقة النووية.

واسـتـعـرض القسم الـثـالـث من التقرير أوضاع شبكات النقل والتوزيع، فيما تناول القسم الرابع الوضع المالي والكادر الوظيفي لقطاع الكهرباء، وتضمن القسم الخامس الخلاصة والاستنتاجات ، فيما تضمن القسم السادس التوصيات الخاصة بالتقرير والـتـي أكـدت ضـرورة وضـع خطة إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى لقطاع الكهرباء بعناصره الرئيسية الثلاثة: التوليد والنقل والتوزيع، والاستفادة من مصادر توليد الطاقة المتجددة والنظيفة.

كما أكدت أهمية الغاز الطبيعي في مجال توليد الطاقة الكهربائية، وتهيئة الأجواء الملائمة لجذب الاستثمارات في هذا القطاع، وتطبيق توصيات الشركات الاستشارية المتخصصة المتصلة بتأهيل وتطوير قطاع الكهرباء.

هذاسيبدأمجلس الشورى مناقشاته لمشروع التعديلات الدستورية في الاجتماع الذي يعقده يوم غد الثلاثاء بمشيئة اللّه تعالى .

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي الأخـوة: خالد عبد الوهاب الشريف وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى، وعوض سعيد السقطري وزيـر الكهرباء، وعبد اللّه حسن الشاطر وكـيـل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع المشاريع، والمهندس عبد المـؤمـن محمد مطهر مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء، وعادل ذمران وكيل وزارة الكهرباء المساعد، وأحـمـد قائد الصبري نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء ومديرو محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومديرو العموم ومسئولو المشاريع في وزارة الكهرباء.

أقر تقرير لجنة الحريات عن نتائج زياراتها الميدانية لسجون إب وذمار والبيضاء

البرلمان يوجه عدداً من التوصيات للحكومة تتعلق بتحسين أوضاع السجون والسجناء

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته امس برئاسة الاخ حمير بن عبداللّه الأحمر ، نائب رئيس المجلس تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن نتائج زياراتها الميدانية للسجون المركزية والاحتياطية وأماكن الحجز المؤقت بمحافظات إب وذمار والبيضاء مع توجيه عدد من التوصيات للحكومة بهذا الشأن وذلك بعد توضيحات الجانب الحكومي والتزامه بتوصيات المجلس.

توصيات مجلس النواب تناولت الجوانب المتعلقة بعمل أجهزة الأمن والبحث ودور النيابة والمحاكم وموضوع تحسين أوضاع السجون ورعاية السجناء وكذا صغار السن (الأحداث)

ففيما يتعلق بعمل أجهزة الأمن والبحث أكدت توصيات المجلس على :

أ- إلزام أجهزة الأمن والبحث بالتقيد بالدستور والقانون فيما يتعلق بعملية الضبط وجمع الاستدلالات وإحالة المتهمين الى الجهة المختصة خلال المدة الدستورية والقانونية المحددة لذلك.

ب- التأكيد على أهمية تكثيف الجهود المشتركة بين وزارتي الداخلية وحقوق الإنسان وتنفيذ برامج توعية مستمرة لمنتسبي أجهزة الداخلية بالإجراءات الدستورية والقانونية ذات الصلة بمهام عملهم وكذا المتعلقة بحقوق الإنسان المكفولة دستوريا وقانونيا وبما يساعد على تنمية الوعي بتلك الحقوق وصيانتها واحترامها.

وبشأن تحسين أوضاع السجون ورعاية السجناء أوصى المجلس بما يلي :

أ- إلزام مصلحة السجون بأداء مهامها وواجباتها في تحويل السجون من منشآت عقابية الى مؤسسات إصلاحية تعمل على رعاية وتدريب وتأهيل وتقويم السجناء وإعادتهم الى المجتمع أناس صالحين.

ب- ايلاء عملية تعليم السجناء داخل السجون عناية خاصة واعتماد فصول دراسية فيها للتعليم الأساسي والثانوي وإلحاقها بالمدارس القريبة منها مع توفير الوسائل والمستلزمات التعليمية المطلوبة.

ج- ضرورة العمل المشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الصحة العامة والسكان ومصلحة السجون لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للسجناء داخل السجون وإعفاء السجناء الذين يتم نقلهم للعلاج في المستشفيات الحكومية من أي رسوم مع توفير العلاج بالمجان والعمل على بناء مصحات نفسية وعقلية بمدن إب وذمار والبيضاء بالمواصفات المناسبة وتزويدها بالإمكانيات والأدوية والمستلزمات والكوادر الطبية المتخصصة وتأهيل المصحة النفسية الخاصة بالسجن المركزي بإب.

د- ضرورة العمل على تكثيف محاضرات الوعظ والإرشاد داخل السجون وتوفير الباحثين الاجتماعيين لما لذلك من أهمية بالغة في عملية التقويم والتهذيب والإصلاح للسجناء.

هـ- ضرورة إجراء دراسة علمية لظاهرة ارتفاع نسبة جرائم القتل ومعالجة الأسباب المؤدية اليها.

و- سرعة استكمال وتجهيز مبنى السجن المركزي الجديد بالبيضاء خصوصا أنه لم يبق على استكماله سوى ربطه بالتيار الكهربائي.

ز- العمل على ترميم وإصلاح سجن رداع واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزاء المقاول الذي تولى عملية الترميم السابقة.

ح- التأكيد على ضرورة توفير الإعتمادات الكافية للسجون والسجناء سواء النقدية منها أم العينية وبما يتناسب مع احتياجاتها.

ط- العمل على بناء سجون مناسبة في مديريات تلك المحافظات وبالذات البعيدة منها وذلك للتخفيف من ازدحام السجون المركزية في عواصم المحافظات وإنهاء المعاناة الناتجة عن نقل السجناء بين المديريات ومراكز المحافظات أثناء فترة التحقيق والمحاكمة.

وفيما يتعلق بعمل ودور أجهزة النيابة والمحاكم أشارت توصيات البرلمان الى :

أ - التأكيد على التزام النيابات بالمدة المحددة للتحقيق الالتزام بالنصوص والأحكام الدستورية والقانونية في حال اقتضت الضرورة القصوى التمديد لاستمرار التحقيق وعلى ان لا يكون طلب التمديد ناتجا عن قصور او تقاعس وكلاء او اعضاء النيابات عن اداء مهامهم وواجباتهم

ب - الزام النيابات بزيارة السجون ومتابعة قضايا السجناء بصورة مستمرة بما يكفل سرعة البت في القضايا والإفـراج عن السجناء المستحقين للإفراج في الأوقات المحددة لانتهاء مدد العقوبات المحكوم بها عليهم .

ج - قيام النيابات بالمتابعة المستمرة لأقسام الشرطة وادارات الامن والبحث الجنائي سواء في عواصم المحافظات ام المديريات وتفقد أحوال المحتجزين فيها وذلك لضمان سلامة الاجراءآت والحد من اي تجاوزات .

د - الـزام المحاكم بجدولة القضايا وعـدم التطويل فـي اجـراءآت الـتـقـاضـي بـما يضمن سـرعـة الـبـت فـي الـقـضـايـا الـمـنـظـورة امامها.

هـ - الزام قضاة المحاكم بعدم اصدار احكام في قضايا الحقوق الخاصة دون تحديد قيمة او نوع تلك الحقوق.

و- تزويد المحاكم بالاعداد الكافية من القضاة بما يتناسب وحجم القضايا المنظورة امامها حتى لا يكون النقص في القضاة سببا في تراكم القضايا لدى المحاكم وتأخير البت فيها .

ز- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على العاملين في النيابات والمحاكم وبما يحد من حدوث اي تجاوزات وبالنسبة للأحداث فقد اكدت توصيات مجلس النواب على ضرورة:

أ- العمل على مواصلة الجهود في انشاء دور للأحداث في بقية المحافظات التي لا يوجد فيها دور مستقلة حتى الآن .

ب- بذل المزيد من الجهود في العناية بالأحداث وتوفير المتطلبات اللازمة لهم سواء المتعلقة منها بالرعاية الغذائية والصحية او المتعلقة بالتأهيل والتدريب والاصلاح والتقويم واعادة ادمجاهم في المجتمع.

ج-التأكيد على ضرورة الفصل بين الأحداث وتصنيفهم وفقا لما يقتضيه القانون.

وكلف المجلس اللجنة المختصة متابعة مستوى تنفيذ تلك التوصيات.

من ناحية ثانية اقـر المجلس ان يـدرج فـي جـدول اعـمـالـه تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة حول نتائج نزولها الميداني الـى محافظات المحويت وحجة وعـمـران للوقوف على أوضـاع مكاتب الشباب والـريـاضـة وفـروع الاتـحـادات والانـديـة والمنشآت الرياضية .

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه ، وسيواصل المجلس اعماله اليوم الاثنين بمشيئة اللّه تعالى .

حضر الجلسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد ووزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري ووكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالرحمن علي البروي ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صالح احمد علي ومدير عام مكافحة الأمراض بوزارة الصحة العامة والسكان الدكتور عبد الحكيم الكحلاني ومدير عام الخدمات الطبية الدكتور نصيب الملجم ومدير عام الدفاع الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عادل دبوان الشرعبي .

حق الحصانة وقانونية المساءلة

فيصل الصوفي

تضفي القوانين نوعاً من الحصانة أو الحماية على منفذي القانون ليتمكنوا من القيام بواجبات وممارسة سلطاتهم واختصاصاتهم ، والمشرع في أي مكان في العالم نص على هذه الحصانة لأنها لازمة وضرورية لمنفذ القانون ، وبدونها لا يستطيع أن يقوم بواجبات ومسؤوليات وظيفية ،وهي حصانة تحميه من أي مساءلة أو تدخل في شؤون عمله أو تعيق أداءه لهذا العمل وهذه الحصانة القانونية تمنح لأي منفذ للقانون ولكل ذي سلطة أكان رئيس جمهورية أو وزير أوقاض أو لنائب في البرلمان أو مدير أو جندي أو شرطي .. إذ لا يعقل مثلاً أن نقول للقاضي طبق القانون ثم ندعه عرضة للتدخل المساءلة من قبل كل من لا يروق له أداء القاضي .. ولا يعقل أن نقول لنائب في البرلمان مارس صلاحياتك الرقابية دون أن نكفل له حصانة ضد المساءلة من قبل مسؤول تنفيذي ، أو أن نقول للشرطي تعقب المجرم ثم نحبس الشرطي إذا اضطر لاطلاق النار على المجرم .

غير أن المشرع عندما منح منفذي القانون هذه الحصانة وعـدم المساءلة الجنائية على مايبدر منهم لايعني أنه يهدف إلى تحصينهم من المساءلة القانونية ، فسؤ استخدام هذه الحصانة من خـلال تعمد سلوك مخالف للقانون أو استغلال الوظيفة أم السلطة استغلالاً مخالفاً للقانون يوجب رفع هذه الحصانة ويعامل مرتكب السلوك كغيره من الجناة أو المتهمين .. وقد رفعت وزارة الداخلية مراراً الحصانة القانونية عن ضباط وجنود في المباحث وأقـسـام شرطـة بسبب تعمد مخالفة القانون مستغلين تلك الحصانة .وأدين بعضهم بجرائم تعذيب واعتداء .. وهذا أمر يدعو للطمأنينة ، فالعدالة مطلوبة ، والحصانة يجب أن لاتتحول إلى درع واق أمام العدالة .

من واجـب وزارة الداخلية أن تدافع عن منتسبيها الذين يتعرضون للقذف و الإسـاءة والاتـهـامـات الباطلة مـن قبل شخصيات طبيعية وشخصيات اعتبارية ، ومـن واجـب الـوزارة أيضاً أن لاتكابر او تتعالى وتبقي الحصانة على أي منتسب انتهك القانون واساء استغلال وظيفته.. ومـن العدالة إبـقـاء على هذه المعادلة في حالة اتزان.